قياس وتحليل العوامل المحددة للفقر في البلدان النامية خلال المدة ١٩٩٠-٢٠٢٠ باستخدام نماذج بانل

كوفان تمر غازي[١] عبدالحميد سليمان ظاهر [٢]

[١،٢] قسم العلوم الأقتصادية، كلية الإدارة والأقتصاد، جامعة زاخو، إقليم كوردستان العراق

المستخلص

يهدف البحث إلى قياس وتحليل العوامل المحددة للفقر في البلدان النامية خلال المدة ١٩٩٠-٢٠٢٠، باستخدام النماذج القياسية الملائمة في تحليل بيانات بانل، وقد تضمن الأنموذج عدد من متغيرات الأقتصاد الكلي والتي شملت كل من الإنفاق العام، معدل النمو الأقتصادي، معدل البطالة، معدل التضخم، ومعدل نمو السكان. وافترض البحث وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الفقر وكل من (الإنفاق العام، معدل النمو الأقتصادي)، وعلاقة طردية بين نسبة الفقر وكل من (معدل التضخم، معدل البطالة، معدل نمو السكان). استعان البحث بالمنهج الاستنباطي المستند إلى الأسلوب الوصفي التحليلي في إطار النظريات الأقتصادية والدراسات السابقة في الجانب النظري، فضلاً عن الأسلوب الكمي القائم على القياس الأقتصادي في الجانب التطبيقي، وتوصل البحث إلى وجود علاقة عكسية ومعنوية بين نسبة الفقر والإنفاق العام، ووجود علاقة عكسية غير معنوية بين نسبة الفقر ومعدل النمو الاقتصادي، وعلاقة طردية ومعنوية بين نسبة الفقر وكل من (معدل التضخم ومعدل البطالة). وعلاقة عكسية ومعنوية بين نسبة الفقر ومعدل نمو السكان. وأخيراً اختتمت البحث بمجموعة من التوصيات أهمها زيادة الإنفاق العام لدعم الفئات الفقيرة من خلال توفير الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة والمياه الصالحة للشرب كونها من أهم العوامل المؤثرة في تخفيض الفقر من بين العوامل الأخرى، ودعم المشروعات الصغيرة، وتأمين البيئة الاقتصادية المناسبة لإنجاحها في استقطاب الأيدي العاملة وتخفيض معدلات البطالة وبالتالي تقليل معدلات الفقر.

مفاتيح الكلمات: محددات الفقر، نسبة الفقر، البلدان النامية، بيانات البانل، تحليل وقياس

١. المقدمة:

يعد الفقر من الظواهر الخطيرة والمتعددة الأبعاد، فهو ظاهرة اقتصادية اجتماعية سياسية معقدة تتشابك فيه الكثير من العوامل. وتسعى كل الدول إلى محاربة هذه الظاهرة السلبية الخطيرة، ومحاولة الحد منها. لقد حظي تحليل ظاهرة الفقر بأهمية كبيرة منذ أوائل التسعينات، واستحوذت هذه الظاهرة في النصف الثاني من القرن العشرين على أدبيات الأمم المتحدة، وعدّت مشكلة عالمية في ظل تصنيف الدول إلى غنية وفقيرة، فضلاً عن وضع مقاييس ومؤشرات لظاهرة الفقر على مستوى الدول في ضوء تطبيق برامج الأصلاح الأقتصادي في عدد من البلدان النامية. لقد استطاعت الكثير من الدول المتقدمة في أوربا وبعض دول الخليج، التخفيف من حدة الفقر، وإيجاد سبل وطرق لمعالجته عبر إجراءات سياسية ،واقتصادية ،واجتماعية، إلا أن أغلبية بلدان العالم، ولا سيما البلدان النامية تفتقر لحد الأن لحلول ناجحة تسهم في التخفيف من الفقر، بالرغم من امتلاك البعض من هذه البلدان وفرة من الموارد الطبيعية والبشرية.

وهناك العديد من العوامل والمحددات التي تؤثر على مستويات الفقر في البلدان النامية، ويعد كل من الإنفاق العام والنمو الأقتصادي والبطالة والتضخم والنمو السكاني من أهمها. وعليه فان تحليل ظاهرة الفقر ومحدداته في البلدان النامية يتطلب تحليل تطور اتجاهات ظاهرة الفقر في تلك البلدان ومحدداته، قبل الانتقال إلى الجانب التطبيقي وتقدير الأنموذج القياسي.

١,١. أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من كون مشكلة الفقر هي من أكثر المواضيع الجدلية بين المفكرين والاقتصاديين، وقد استحوذ على اهتمام المؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية والمحلية والأفراد نظراً لتداعيات هذه المشكلة على الجانب الأقتصادي ،والاجتماعي، والسياسي، ويعد الفقر من المشكلات الخطيرة التي تواجه المجتمع، لذلك يجب الحد من آثاره عن طريق اعداد استراتيجيات وطنية حقيقية، ولا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا إذا تم تحديد العوامل أو المتغيرات التي تؤثر في معدلات الفقر والتي يمكن عن طريق قياسها وتحليلها وضع سياسات اقتصادية واجتماعية قادرة على تحقيق هدف مكافحة الفقر أو التخفيف من حدته.

٢,١. مشكلة البحث:

ظلت مشكلة الفقر في البلدان النامية تهيمن على كل المشكلات التي حاولت الحكومات معالجتها أو التخفيف من حدتها عن طريق اتخاذ مجموعة من الأجراءات الهادفة إلى تحسين المستوى المعيشي للسكان، إلا أن هذه المشكلة بدأت تتفاقم في

مجلة جامعة كويه للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد ٧، العدد ١ (٢٠٢٤)
أُستلم البحث في ٣٠ تموز ٢٠٢٣؛ قُبل في ٢١ ايلول ٢٠٢٣
ورقة بحث منتظمة: نُشرت في ١٦ حوزيران ٢٠٢٤
البريد الإلكتروني للمؤلف: kovan.ghazi@uoz.edu.krd
حقوق الطبع والنشر © ٢٠٢٤ كوفان تمر غازي و عبدالحميد سليمان ظاهر. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة المشاع الإبداعي النسبية - CC BY-NC-ND 4.0.

السنوات الأخيرة والسبب في ذلك يعود إلى عدم الاهتمام الجاد بالعوامل المحددة لها، والمتغيرات الأساسية التي تؤثر في معدلاتها. وتتلخص مشكلة البحث بالتساؤل الآتي: ما هي أهم العوامل المحددة للفقر؟ وما هو مدى تأثيرها في البلدان النامية للمدة ١٩٩٠-٢٠٢٠؟

١,٣. هدف البحث:

يهدف البحث إلى قياس وتحليل تأثير العوامل المحددة للفقر في البلدان النامية للمدة ١٩٩٠-٢٠٢٠، باستخدام أدوات التحليل وصياغة أنموذج قياسي لتفسير أسباب الفقر في البلدان النامية من خلال العلاقات المباشرة والمتبادلة لمجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية، ثم تقدير النموذج، وتحليل نتائجه لمعرفة الأهميات النسبية لهذه المتغيرات وتأثيراتها.

١,٤. فرضية البحث:

يفترض البحث أن كل من الانفاق العام ومعدلات النمو الأقتصادي والبطالة والتضخم والنمو السكاني يؤثر على نسب الفقر في البلدان النامية. ويتفرع منها عدد من الفرضيات نلخصها بالآتي:

- هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الفقر وكل من الإنفاق العام ومعدل النمو الأقتصادي.
- توجد علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين نسبة الفقر وكل من معدل التضخم ومعدل البطالة ومعدل النمو السكاني.

١,٥. منهجية البحث:

بغية تحقيق هدف البحث واختبار فرضياتها فقد اعتمد البحث على المزج بين المنهج الاستقرائي المستند إلى الأسلوب الوصفي التحليلي في إطار النظريات الاقتصادية والدراسات السابقة، وأسلوب كمي القياسي القائم على القياس الاقتصادي في قياس وتحليل العوامل المحددة للفقر في البلدان النامية للمدة ١٩٩٠-٢٠٢٠، باستخدام النماذج القياسية الحديثة مثل نماذج بانل واختبار ات السكون والتكامل المشترك، باستخدام برنامج التحليل القياسي Eviews.

١,٦. حدود البحث:

تغطي البحث المدة الزمنية ١٩٩٠-٢٠٢٠، واعتمد البحث على قاعدة بيانات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لسبعة دول نامية. ويعني ذلك أنه سيكون لدينا ٣١ مشاهدة لكل دولة نامية بالعينة. وبالتالي يصبح العدد الأجمالي للمشاهدات هو ٢١٧ مشاهدة لجميع الدول النامية.

١,٧. الدراسات السابقة:

توجد العديد من الدراسات والبحوث النظرية والتطبيقية التي تناولت موضوع العوامل المحددة للفقر وقد توصل إلى نتائج متباينة من حيث الدلالة الأحصائية والأقتصادية اعتماداً على ظروف كل بلد والمنهج القياسي المستخدم، واختلفت فيما بينها من حيث تفسير نتائجها. وتركز هذه الفقرة على أهم تلك البحوث والدراسات في بناء اللأنموذج القياسي وهي:

١- دراسة (Arther,2019) تحت عنوان تحليل العلاقة بين الفقر والانفاق العام في بلدان الأتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (WAEMU). توصل البحث إلى أثر إيجابي للإنفاق العام على معدل الفقر في تلك البلدان.

2- دراسة (محمد: ٢٠١٩) بعنوان تحليل محددات الفقر في السودان باستخدام أنموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة للمدة ١٩٩٠-٢٠١٤، توصل البحث إلى أن سياسة التحرير والتضخم والبطالة وانفصال الجنوب من أهم المحددات التي فاقمت من مشكلة الفقر في السودان.

٣- دراسة (Chani, et al, 2011) تحت عنوان تحليل تأثير معايير متغيرات الاقتصاد الكلي في النمو والفقر في باكستان باستخدام بيانات سلاسل زمنية من ١٩٧٢ الى ٢٠٠٨، توصل البحث إلى أن زيادة معدل التضخم بمقدار وحدة واحدة من المتوقع أن ترتفع نسبة الاشخاص الفقراء بنسبة ٠,٣٨ في العام التالي.

٤- دراسة (Fosu, 2009) عن أثر النمو الاقتصادي في معدلات الفقر في أفريقيا جنوب الصحراء ومقارنته بالدول غير الأفريقية في المدة (١٩٧٧-٢٠٠٤)، استناداً إلى بيانات ٨٥ دولة: ٢٤ دولة أفريقية، و٦١ غير أفريقية. توصل الباحث إلى أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض معدلات الفقر، إلا أن قوة هذا التأثير تختلف من دولة إلى أخرى.

يتضح من الدراسات السابقة أن هذا البحث يختلف عنها من حيث مجتمع وعينة البحث، والحدود الزمانية والمكانية، وطبيعة البيانات، والمتغيرات المستخدمة، فضلاً عن استخدام النماذج القياسية الحديثة المستندة إلى منهجية نماذج بانل والتكامل المشترك. ولكل ما سبق يعد هذا البحث استكمالاً وإضافة جديدة للبحوث التي تتناول قضايا التنمية بشكل عام، وموضوع الفقر تحديداً بالنسبة للاقتصادات النامية.

٢. الإطار النظري لمشكلة الفقر ومحدداتها في البلدان النامية

تعرف البلدان النامية بأنها تلك البلدان التي يقل فيها متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الأجمالي عن ١٢٢٧٦$ حسب المعيار الذي حدده البنك الدولي في عام ٢٠١١. وهي تمثل ما يقارب ٨٥٪ من إجمالي سكان العالم. وتتوزع هذه البلدان على ست مناطق جغرافية وهي: شرق آسيا والمحيط الهادي (EPA)، وأوربا الشرقية وآسيا الوسطى (ECA)، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (LAC)، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA)، جنوب آسيا (SA)، وأفريقيا جنوب الصحراء (SSA) (World Bank, 2020) ويلخص الجدول الآتي بعض الأحصاءات الاقتصادية والديمغرافية عن تلك المناطق الإقليمية.

الجدول (١) عدد البلدان والسكان ونصيب الفرد من الدخل القومي ومؤشرات التنمية البشرية (HDI) في المناطق الإقليمية للبلدان النامية

المناطق	عدد البلدان	عدد السكان في عام ٢٠٢١	معدل نمو السنوي سكان	نصيب الفرد من الدخل القومي (دولار) ٢٠١٩	مؤشر التنمية البشرية (HDI) ٢٠١٩
شرق آسيا والمحيط الهادي	١٥	٢,٣٧٠,٠٠٠,٠٠٠	٠,٣	١١٤٨٢	٠,٧٤٧
أوربا الشرقية وآسيا الوسطى	٢٣	٩٢٣,٧٧٧,٢٩١٤	٠,١	٢٤٨٧٠	٠,٧٩١
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٣١	٦٥٤,٩٨١,٦٩٩	٠,٧	٨٧٠٧	٠,٧٦٦

شرق الأوسط وشمال أفريقيا	١٩	٤٨٦،١٦٧،٣٦٣	١,٣	٧٣٣٨	٠,٦٣٦
جنوب آسيا	٩	١,٩٠٠،٠٠٠،٠٠٠	١,٠	١٩٦٢	٠,٦٤١
جنوب الصحراء أفريقيا	٤٨	١,١٨٠،٠٠٠،٠٠٠	٢,٦	١٦٠١	٠,٥٤٧

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- World Bank (2023), Poverty and Inequality Platform (version 20220909_2011_02_02_PROD) [data set]. pip.worldbank.org.
- United Nations Demographic Yearbook.
- Gross National Income (GNI) per capita in international dollars adjusted for purchasing power parity (PPP) are taken from World Development Indicators.
- Human Development Index HDI .(2019). is from the UNDP Human Development Report.

وفقاً لمؤشرات الجدول المار آنفاً تعد أوربا الشرقية وآسيا الوسطى (ECA) أكثر تقدماً حسب مؤشر نصيب الفرد من الدخل القومي، كما أن مؤشر التنمية البشرية (HDI) في هذه المنطقة أعلى مقارنه بالمناطق الأخرى، وتأتي شرق آسيا والمحيط الهادي (EPA) في المرتبة الثانية، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (LAC) في المرتبة الثالثة. وكانت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) ومنطقة جنوب آسيا (SA) أقل تطوراً بشكل ملحوظ مقارنة بالمناطق الأخرى، وتعد أفريقيا جنوب الصحراء (SSA) أفقر مناطق العالم وأقلها نمواً.

وسيتم تحليل اتجاهات الفقر وتطوره في المناطق التي تتوزع فيها البلدان النامية، بالاعتماد على البيانات المتاحة في قاعدة بيانات الفقر وعدم المساواة التابعة للبنك الدولي (Poverty and Inequality Platform). والجدولين (٢) و(٣) يلخصان اتجاهات الفقر في المناطق المذكورة:

الجدول (٢) نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من ١,٩٠ دولار في اليوم في مناطق البلدان النامية لسنوات مختارة من المدة ١٩٩٠-٢٠١٩

المناطق	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠١٩
شرق آسيا والمحيط الهادي	٦٥,٨	٥٠	٣٩,٥	٢١,٦	١٣,٣	٢,٧	١,١
أوربا الشرقية وآسيا الوسطى	٣,٢	٨,٣	٩,٢	٦,٣	٤,٢	٣,٢	٢,٤
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١٦,٧	١٤,٤	١٣,٥	١٠,٥	٦,٤	٤,٢	٤,٣
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٦,١	٥,٣	٣,٦	٢,٧	١,٨	٤,٨	٧,٥
جنوب آسيا	٤٩,٧	٤٣,٥	٣٩,٩	٣٥,١	٢٦,٢	١٦,٧	٨,٥
جنوب صحراء أفريقيا	٥٣,٣	٥٨	٥٥,٨	٤٨,٧	٤٢,١	٣٨,٠	٣٥,١
العالم	٣٧,٨	٣٢,٨	٢٩,١	٢١,٧	١٦,٣	١٠,٨	٨,٤

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

-World Bank (2023), Poverty and Inequality Platform (version 20220909_2017_01_02_PROD) [data set]. pip.worldbank.org.

يتبين من الجدولين (٢ و ٣) أ علاه مدى ثلاثة عقود حدث تقدم كبير في الحد من الفقر في المناطق النامية على وفق تقديرات البنك الدولي وفق خط الفقر العالمي ١,٩٠ دولار في اليوم. فقد انخفض من 1.996 مليار نسمه، أي : ما يعادل ٣٧,٨٪ من سكان العالم كانوا يواجهون فقراً مدقعاً، ويعيشون على أقل من ١,٩٠ دولار في اليوم سنة ١٩٩٠، لينخفض إلى ٦٤٨ مليون نسمة، أي: ما يعادل ٨,٤٪ من سكان العالم النامي خلال سنة ٢٠١٩. وقد تحقق الجانب الأعظم من هذا التقدم منذ عام ٢٠٠٠ في الوصول إلى الهدف الأول من أهداف الانمائية للألفية (MDGs) الذي يشير إلى خفض الفقر المدقع إلى النصف حتى عام ٢٠١٥ (أهداف الإنمائية للألفية، ٢٠١٥: ٤).

وهناك آراء أخرى بخصوص انخفاض نسبة الفقر في العالم تشكك بخط الفقر العالمي ١,٩٠ دولار في اليوم الذي اعتمده البنك الدولي كون هذا المبلغ هو لتغطية النفقات الضرورية فقط، أي تغطية الفقر المدقع فقط، إلا أن الفقر المتعدد الأبعاد ويقدر بـ ٥ دولارات في اليوم لتغطية جميع الحاجيات الضرورية كالصحة والتعليم والمأوى، فعلى وفق هذا المعيار ارتفع عدد الفقراء بشكل واضح منذ عام ١٩٩٠ على عكس ما يشير إليه خط الفقر العالمي ١,٩٠ دولار في اليوم (Lahoti & Reddy, 2015: 12-13)، ويؤكد أحدث تقرير لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (Fao) لعام ٢٠٢١ زيادة عدد الفقراء المدقعين للمدة ٢٠١٤-٢٠١٩، وكذلك في عام ٢٠٢٠ نتيجة تفشي جائحة كوفيد ١٩، وبالتالي حدوث ارتفاع في أعداد الاشخاص الذين يعانون من الفقر المدقع بمقدار ١١٨ مليون شخص مقارنة بعام ٢٠١٩ (FAO, 2021: VX).

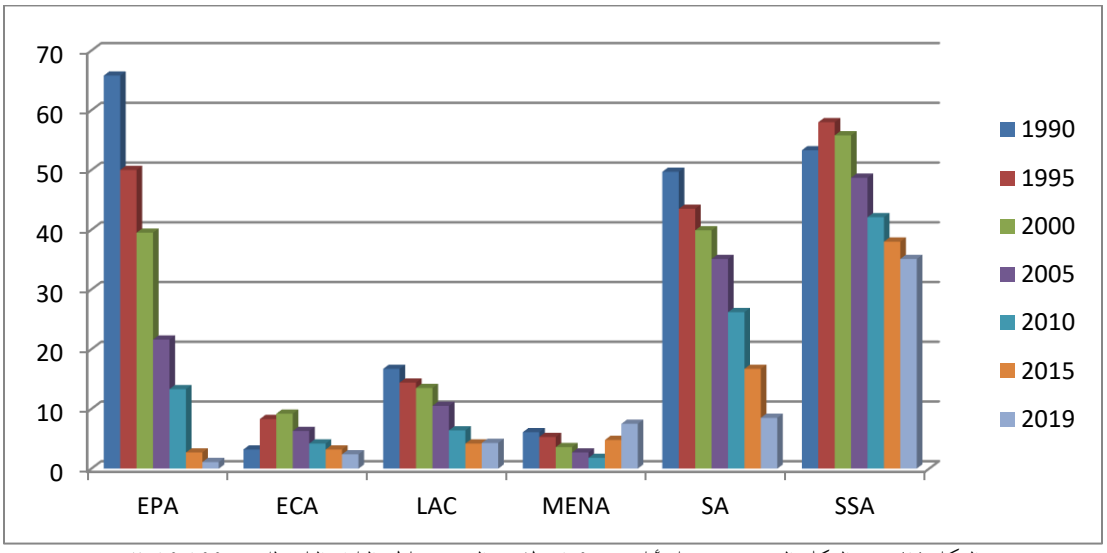

الشكل (١) نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من ١,٩٠ دولار في اليوم في مناطق البلدان النامية للمدة ١٩٩٠-٢٠١٩

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (٢)

يظهر من الجدول (٢) والشكل (١) وجود تقارب في نسب الفقر في نهاية المدة عبر مناطق العالم النامي، باستثناء أفريقيا جنوب الصحراء (SSA)، ويلاحظ أن نسب الفقر المحسوبة على أساس نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من سوف يتم عرض وتحليل اتجاهات الفقر في كل منطقة على حدة حسب ما جاء في قاعدة بيانات الفقر وعدم المساواة التابعة للبنك الدولي لعام ٢٠٢٢ وفقاً لما يأتي:

١- منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي (EPA): شهدت هذه المنطقة تحسناً كبيراً في تخفيض نسبة الفقر، فقد انخفضت نسبة الفقر في تلك المنطقة من ٦٥,٨٪ في عام ١٩٩٠ الى ١,١٪ في عام ٢٠١٩ حسب تقديرات البنك الدولي، وانخفاض عدد الاشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر من ١٠٥٥,٥٤ مليون عام ١٩٩٠ إلى ٢٣,٦٤ مليون عام ٢٠١٩ وفقاً لبيانات الجدول (٣)، ويرجع سبب هذا الانخفاض بوجه خاص إلى تراجع عدد الفقراء في الصين، إذ بدأت الاصلاحات الاقتصادية فيها منذ ١٩٧٨ وفي مقدمتها التحول من التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق مما تسبب في زيادة الناتج المحلي الأجمالي بمعدل ١٠٪ سنويا، إلى جانب زيادة دخل الأسرة بمقدار ٧٪ سنوياً (Minoiu,& Reddy, 2008: 574). لقد انخفضت نسبة الفقر في الصين من ٧٢٪ إلى ٠,١٪ خلال المدة ١٩٩٠-٢٠٢٠ حسب خط الفقر الدولي ١,٩٠ دولار لكل شخص في اليوم، ومن أهم أعمال الحد من الفقر في الصين هو مشروع شانسي للتنمية الزراعية (SIADP) الذي تم تنفيذه بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٦ في مقاطعة شانسي في الصين بتقديم قرض بقيمة ١٠٠ مليون دولار من بنك التنمية الآسيوية، وكان الهدف من هذا المشروع هو تحفيز الانتاج الزراعي كطريقة لتحفيز النمو الاقتصادي، وخفض مستوى الفقر(Asian Development Bank,2019). أما في أندونيسيا فقد انخفضت فيها نسبة الفقر من ٦٢,٨٪ إلى ٤,٤٪ وهي ثاني أكبر دولة من حيث عدد السكان في المنطقة. كما شهدت بقية بلدان شرق آسيا أنماطاً مماثلة، وفي تايلاند انخفضت نسبة الفقر من ١٢,٣٪ إلى ٠,١٪ خلال المدة نفسها، وفي فيتنام انخفضت هذه النسبة من ٤٥,١٪ إلى ١,٢٪. كما انخفضت أيضاً في بلدان المحيط الهادي مثل الفلبين وغينيا الجديدة وتيمور الشرقية. وفقاً لتقارير بنك التنمية الآسيوية (ADB) فقد انخفض الفقر في معظم بلدان شرق آسيا والمحيط الهادي باستثناء منغوليا ،وساموا ،وتيمور ليشتي، وتونغا ،وتوفالو (Asian Development Bank, 2012: 123).

١,٩٠ دولار في اليوم انخفضت في جميع مناطق البلدان النامية، كما أن هذا الانخفاض النسبي كان كبيراً في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي (EPA) ومنطقة جنوب آسيا(SA).

٢- منطقة أوربا الشرقية وآسيا الوسطى (ECA): بالرغم من انخفاض نسب الفقر في منطقة أوربا الشرقية وآسيا الوسطى إلا أن تراجعها كان أقل بكثير مما كانت عليه في المناطق النامية الأخرى، فقد بلغت نسبة الفقر عام ١٩٩٠ (٣,٢٪) انخفضت قليلاً لتصل إلى ٢,٤٪ في عام ٢٠١٩، وانخفض عدد الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر من ١٤,٩٦ مليون عام ١٩٩٠ إلى ١١,٧٧ مليون عام ٢٠١٩ كما يتضح من الجدولين (٢ و ٣). بدأت النجاحات الكبيرة في الحد من الفقر في هذه المنطقة بعد استئناف الأزمة الروسية في عام ١٩٩٨. وعلى الرغم من إرتفاع أرقام نسب الفقر في بلدان رابطة الدول المستقلة (CIS) المنخفضة الدخل (جورجيا، وأوزبكستان، مولدوفا، أرمينيا، جمهورية قيرغيزستان، طاجيكستان) إلا أن نسب الفقر تبقى منخفضة في هذه المنطقة. وقد حدث جزء كبير من تراجع نسب الفقر في البداية في البلدان ذات الدخل المتوسط كثيفة السكان مثل (كازاخستان، والأتحاد الروسي، وأوكرانيا)، وانخفضت في نهاية المطاف في كل بلدان هذه المجموعة تقريباً (Alvaredo& Gasparini, 2013: 74).

٣- أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (LAC): انخفضت نسب الفقر في هذه المنطقة من ١٦,٧٪ عام ١٩٩٠ إلى ٤,٣٪ في عام ٢٠١٩، وانخفض العدد الأجمالي للفقراء من ٧٣,١٦ مليون عام ١٩٩٠ إلى ٢٧,٧٦ مليون عام ٢٠١٩. تشير هذه الأرقام إلى أن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي حققت أداءً جيداً في الحد من الفقر خلال المدة المذكورة وكان الأداء في الحد من الفقر متبايناً ما بين بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. ومن بين البلدان التي حققت أداءً جيداً (الارجنتين ،وبوليفيا ،والبرازيل، وبنما ،والاورغواى، والبيرو)، في حين كانت كل من (غواتيمالا، والمكسيك ،والهندوراس، ونيكاراغوا ،وجمهورية الدومينيكان) أداؤها سيئاً، وكان السبب الرئيس لتراجع نسب الفقر بالنسبة للبلدان ذات الأداء الجيد هو النمو الاقتصادي السريع والشامل، وتحسين خدمات الصحة والتعليم، وتقديم برامج الحماية الاجتماعية (Cord et al, 2015: 4-5). فضلاً عن انخفاض كبير في التفاوت في توزيع الدخل في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية، وتعد من

أكثر مناطق العالم انخفاضاً في التفاوت في توزيع الدخل قبل انتشار جائحة Covid 19 (Balakrishnan et al, 2021: 8). ومن الجدير بالذكر أن الانخفاض السريع في معدلات الفقر في هذه المنطقة تحقق في العقد الأول من القرن الحادي والعشرون، في حين تحقق الانخفاض البطيء في التسعينات.

٤- منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA): يلاحظ ارتفاع نسب الفقر في هذه المنطقة من ٦,١٪ إلى ٧,٥٪ خلال المدة ١٩٩٠-٢٠١٩ حسب تقديرات البنك الدولي، وكذلك ارتفع عدد الفقراء فيها من ١٤ مليوناً في عام ١٩٩٠ إلى ٢٩,٠٨ عام ٢٠١٩ كما مبين في الجدولين (٢ و ٣). في الحقيقة من الصعب تحديد مدى انتشار الفقر في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بسبب قلّة البيانات المتاحة المتعلقة بقضايا الفقر والتفاوت في معظم بلدان هذه المنطقة، وتتمتع اقتصادات بعض بلدان هذه المنطقة مثل (البحرين، الكويت، عمان، قطر، الإمارات العربية المتحدة، المملكة السعودية العربية) بمستويات عالية من الدخل، وعادة لا يتم تصنيفها ضمن بلدان العالم النامي، وبالنسبة للمجموعة الأخرى هي الأكبر من حيث عدد السكان، وتعد بلداناً ذات دخل متوسط ضمن هذه المنطقة، ولا توجد أيضا بيانات كافية لقياس وتحديد نسب الفقر في بعض البلدان مثل (لبنان وليبيا). في حين كانت بيانات بعض البلدان في هذه المجموعة ومنها (العراق ،وجيبوتي ،وسورية ،واليمن ،ومصر ،وايران ،والمغرب ،وتونس) عن نسب الفقر غير دقيقة وأحياناً متناقضة لا يمكن الاعتماد عليها. على الرغم من محدودية البيانات إلا أنه ظهرت بعض الدراسات من بينها الدراسات التي قام بها البنك الدولي حول اتجاهات الفقر في هذه المنطقة. تشير دراسة (Adams & Page) إلى انخفاض نسب الفقر في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نتيجة زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع متوسط دخل الفرد، مما كان له أثر كبير في الحد من الفقر(Adams & Page, 2003: 1). وكذلك تشير دراسة آخرى إلى انخفاض نسب الفقر في مصر من ٨٢٪ إلى ٥٣٪ وفي تونس من ٥١٪ إلى ١٦٪ خلال المدة ١٩٧٥-١٩٨٥ (Iqbal, 2006: xviii). أما في التسعينات فقد تراجع النمو الاقتصادي وانخفض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في معظم بلدان هذه المنطقة نتيجة تراجع اسعار النفط، ومن ثم انخفاض عائدات هذه البلدان وبالتالي انخفاض التحويلات والمساعدات (Alvaredo& Gasparini, 2013: 76).

٥- منطقة جنوب آسيا (SA): لقد شهدت منطقة جنوب آسيا (SA) تحسناً كبيراً في تراجع معدلات الفقر، فقد انخفضت نسب الفقر من ٤٩,٧٪ عام ١٩٩٠ إلى ٨,٥٪ في عام ٢٠١٩، كما انخفض عدد الفقراء من ٥٦٢,٩٩ مليوناً عام ١٩٩٠ إلى ١٥٦,٢٨ مليوناً عام ٢٠١٩ وفقاً لبيانات الجدولين (٢ و ٣). على الرغم من العديد من العقبات والمتمثلة في الصراع والفساد والعجز المالي المرتفع في بعض بلدان هذه المنطقة، إلا أن هذه المنطقة قد حققت نموًا اقتصاديًا مثيرًا للإعجاب وخفضًا للفقر، ويرجع الفضل في ذلك بشكل أساسي إلى الإصلاحات الاقتصادية التي جرت في التسعينيات. فقد تجاوز نمو الناتج المحلي الأجمالي في المنطقة نسبة ١٠٪ سنوياً، وشهدت المنطقة خفضاً في معدلات الفقر إذ وصلت إلى ١٪ بحلول عام ٢٠١٥. كما شهدت معدلات الفقر انخفاضاً كبيراً في كل من باكستان ،وسريلانكا ،وجزر المالديف، وبنغلادش، ونيبال، وقد كان النمو الاقتصادي الواضح سبباً رئيسياً في الحد من الفقر في هذه البلدان (Devarajan & Nabi, 2006 :٣٥٧٣). ومن جانب آخر أشار (Ghani) إلى أنه لم ينخفض العدد الاجمالي للفقراء في بعض بلدان هذه المنطقة ومن أهمها الهند نتيجة الزيادة الكبيرة في سكانها (Ghani, 2010: 1).

٦- أفريقيا جنوب الصحراء (SSA): لقد سجلت منطقة أفريقيا جنوب الصحراء أقل تقدماً في مكافحة الفقر، وعدت احصاءاتها مخيبة للآمال نتيجة ضعف الأداء الاقتصادي والاجتماعي في بلدان هذه المنطقة. وما يزال نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر ذات مستويات عالية جداً، كما أن الفقر المدقع أكثر انتشاراً في هذه المنطقة مقارنة بالمناطق الأخرى (Hamel et al, 2019: 1). وتعد معدلات الفقر في العديد من البلدان الأفريقية هي الأعلى على مستوى العالم، على الرغم من انخفاض نسب الفقر فيها، إلا أن عدد الفقراء لم ينخفض، بل أخذ بالارتفاع من ٢٧١ مليوناً في عام ١٩٩٠ الى ٣٨٩ مليوناً عام ٢٠٢٠ كما يتضح من الجدول (٣)، ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدل النمو السكاني البالغ ٢,٦٪ سنويا استناداً إلى بيانات الجدول (١). ولهذا سوف لن تحقق بلدان أفريقيا هدف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة Sustainble Development Goal (SDG) المتمثل بالقضاء على الفقر بحلول عام ٢٠٣٠، إذ أدى تباطؤ النمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة إلى صعوبات في الحد من الفقر (Beegle, 2019: ٣). ويرجع السبب الرئيس للفقر في هذه المنطقة إلى كون غالبية الناس يعملون في قطاع الزراعة التقليدية ويستخدمون آلات قديمة مع نقص في تمويل البرامج المناصرة للفقراء، وانخفاض تراكم رأس المال البشري، وفشل الحوكمة (Ayoo, 2022: 2).

الجدول (٣) عدد السكان تحت خط الفقر الدولي في مناطق البلدان النامية للمدة ١٩٩٠-٢٠١٩ (مليون نسمة)

المناطق	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠١٩
شرق آسيا والمحيط الهادي	١٠٥٥,٥٤	٨٥٩,١٥	٧١٧,٨٦	٤٠٩,٤٧	٢٦١,٨٠	٥٥,٢٥	٢٣,٦٤
أوربا الشرقية وآسيا الوسطى	١٤,٩٦	٣٨,٧٦	٤٣,٠٠	٢٩,٣٣	١٩,٩٥	١٥,٥٧	١١,٧٧
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٧٣,١٦	٦٨,٩٨	٦٩,٨٣	٥٧,٦٦	٣٧,٧٢	٢٥,٨٤	٢٧,٧٦
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	١٤	١٣,٤٧	١٠,١٣	٨,٢٥	٦,١٠	١٧,٨١	٢٩,٠٨
جنوب آسيا	٥٦٢,٩٩	٥٤٨,٣٠	٥٧٥,٦٦	٥٣٢,٣٨	٤٢٩,٧٠	٢٩٢,٣٧	١٥٦,٢٨
أفريقيا جنوب الصحراء	٢٧١,٤٩	٣٣٣,٢٧	٣٧١,١٤	٣٦٩,٥٩	٣٦٦,٩	٣٧٨,٢٧	٣٨٩
العالم	١٩٩٦,٢٣	١٨٧١,٣٧	١٧٨١,٣٨	١٤١٢,٢٩	١١٢٦,٧٣	٧٩٣,٠٤	٦٤٨,١٠

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

-World Bank (2023), Poverty and Inequality Platform (version 20220909_2011_02_02_PROD) [data set]. pip.worldbank.org

. تم استخدام خط الفقر ١,٩٠ دولار في اليوم المحتسب من قبل البنك الدولي.

إن ارتفاع عدد الفقراء في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء يدفعها إلى تنفيذ السياسات والاستراتيجيات الكفيلة بالحد من الفقر، ومن الأمثلة على مبادرات الحد من الفقر التي اعتمدتها العديد من هذه البلدان هي استراتيجية غانا للحد من الفقر، وبرنامج التنمية المستدامة والحد من الفقر في أثيوبيا، واستراتيجية الانتعاش

الاقتصادي في كينيا لزيادة الثروة وتوفير فرص العمل، واستراتيجية سنغال للحد من الفقر، وخطة عمل أوغندا للقضاء على الفقر(Beegle, 2019: 1-275). ان كل هذه الإجراءات والسياسات لم تكن فعالة في الحد من الفقر نتيجة إلزام البلدان بتخفيف عبء الديون والتي تعد شرطاً أساسياً للمساعدات الإنمائية من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وكذلك يرتبط فشلها بكيفية تصميم وتنفيذ البرامج المتعلقة بالحد من الفقر، وعدم معرفة من هم الفقراء وتحديد الأسباب الجذرية للفقر (World Bank, 2017: ٢٦).

يتضح مما تقدم أن كلاً من نسبة الفقر وعدد الفقراء خلال المدة ١٩٩٠-٢٠١٩ تميزت عموماً بالتراجع والانخفاض في البلدان النامية، لكن هذا الانخفاض متفاوت من منطقة إلى أخرى، فنجده بشكل كبير في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي (EPA)، وهذا منطقي بحكم تواجد دول انتهجت سياسات ناجحة لتخفيض الفقر مثل الصين، في حين انخفض بأقل حدة في باقي المناطق والمتمثلة في منطقة أوربا الشرقية وآسيا الوسطى (ECA) وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (LAC) ومنطقة جنوب آسيا (SA). أما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) فلم تتراجع نسب الفقر وأعداد الفقراء كون المنطقة لا تزال في مرحلة انتقالية، وما تزال أعمال العنف مستمرة في بعض بلدانها مثل العراق وسوريا واليمن، إلى جانب وجود ملايين النازحين والمشردين. ويقوم الأردن والمغرب أيضاً بأجراء اصلاحات لتحقيق نظام الإدارة الرشيدة والحوكمة وتنفيذ إصلاحات اقتصادية. وتواجه دول مجلس التعاون الخليجي تحديات في استقرارها جراء إنخفاض أسعار النفط المتكررة، لذلك شرعت في تنفيذ اصلاحات لتنويع اقتصاداته، أما الوضع في منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة فلا زال بلا تغير إلى حد كبير، مع اندلاع اعمال عنف من حين لأخر. وكذلك ارتفع عدد الفقراء في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء (SSA)، وما تزال نسب الفقر مرتفعة على الرغم من التقدم الذي احرزته بلدان هذه المنطقة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي والحد من الفقر، إلا أن هذه المنطقة ما تزال تواجه تحديات كبيرة، وارتفاعاً في معدل نمو السكان، وانخفاضاً في أسعار صادراتها من السلع الأولية في الأسواق الدولية، وكذلك المخاطر الأمنية المرتبطة بالمنطقة.

وهنالك العديد من العوامل المحدد للفقر في البلدان النامية، نظراً لطبيعة النظام السياسي وطريقة تعامله مع المجتمع، وسوء إدارة الموارد الاقتصادية، لذلك يجب أن تستند أي دراسة لظاهرة الفقر في البلدان النامية إلى سياق الظروف الاستثنائية التي تعرضت لها تلك البلدان والتي ثرت في افقار مجموعة كبيرة في المجتمع، وتتمثل محددات الفقر في البلدان النامية بالعوامل الآتية:

البنك الدولي فعلى الرغم من تبنيه سياسات التحرر الاقتصادي وتقليل دور الدولة، إلا أنه ومن جانب آخر قد شدد على أهمية دور الدولة في المجالات الاقتصادية المتعلقة بقضايا التوزيع والفقر والعدالة في تخفيض الفقر، وتوفير الخدمات الاجتماعية، كالصحة والتعليم والضمان الاجتماعي، من أجل توسيع الفرص الاقتصادية لا سيما أمام الفقراء (البنك الدولي، ٢٠٠٥: ١٩٤). وقد انعكس هذا التحول على صياغة المجتمع الدولي لأهداف الألفية الإنمائية التي تمحورت حول مكافحة نسب واعداد الفقراء.

ونتيجة لهذا الاهتمام الدولي، بجانب تحقيق معدلات نمو مرتفعة في العديد من البلدان النامية، فقد تزايد اهتمام الباحثين والمؤسسات البحثية في دراسة النمو المناصر للفقراء Pro-Poor Growth، إذ يشير مفهوم النمو المناصر (المحابي) للفقراء، إلى ذلك النمو الاقتصادي الذي يحسن من وضع الفقراء، أو الذي يستفيد منه الفقراء بصورة تفوق استفادة غير الفقراء، ومن ثم فهو النمو الذي يصاحب توزيع أفضل للدخل (الباجوري، ٢٠٢٠: ٦). وتتمثل الفكرة الرئيسية للنمو المناصر للفقراء في تحقيق النمو الاقتصادي وتقليل نسب الفقر وإعداد الفقراء في وقت واحد، إذ يلاحظ أن بعض الدول حققت نمواً سريعاً وفي الوقت نفسه كانت مؤشرات التنمية البشرية فيها متواضعة، وهذا يعني أن النمو الاقتصادي لم يعالج أو يحد من الفقر. وعليه فان النمو الاقتصادي وحده لا يكفي لتقليص الفقر، إذ يجب أن يرافقه سياسات تعمل على اعادة توزيع الدخل بهدف استفادة الفقراء من ثمار النمو الاقتصادي، لذلك يمكن القول أن النمو المناصر للفقراء هو ذلك النمو الذي يقلص الفقر (Mokaddem & Boulila , 2011: 82).

٢,١. الإنفاق العام:

يعد الإنفاق العام من أهم محددات الفقر في البلدان النامية، وتتأثر العلاقة بين الفقر والإنفاق العام في تلك البلدان ببعض العوامل، أهمها الحروب الداخلية والاضطرابات السياسية التي تعاني منها أغلب البلدان النامية منذ التسعينات، بالتالي أثرت على نمط وتوزيع الإنفاق العام في هذه البلدان، وتميز حكومات البلدان النامية بارتفاع نمط انفاقها، ولا سيما في الحالات التي تعد فيها هذه البلدان بؤراً للتوتر الإقليمي، إذ يزداد معها الإنفاق الحكومي على متطلبات حماية الانظمة السياسية الأمر الذي يدفع إلى تزايد هذا النمط من الإنفاق على حساب الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، مما يؤثر سلباً على وسائل خفض الفقر، ويحدث الأسراف في الإنفاق العسكري والأمني اختلالاً في التوازن، فقد تجاوز الإنفاق العسكري في كثير من الحالات ربع القيمة الأجمالية للناتج المحلي الأجمالي خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي (نادية، ٢٠١٨: ١٢٦). ويؤثر الإنفاق العسكري في الدول النامية سلباً على حجم الانتاج القومي مما يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان مدفوعاتها، بسبب صرف العملات الأجنبية لأغراض التسليح من الخارج، فضلاً عن ارتفاع مستويات التضخم (ناشد، ٢٠٠٠: ٥٧).

٢,٢. معدل النمو الاقتصادي:

ان انخفاض معدلات النمو الاقتصادي يعد أحد مسببات الفقر وهو يعني الزيادة في متوسط دخل الفرد دون ربطه بالضرورة بالتغيرات في البنية الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية (العساف والوادي، ٢٠١١: ٢٩). لقد شهدت العقود الماضية نمواً اقتصادياً وتطوراً ملحوظاً في معدل النمو الاقتصادي في البلدان النامية يفوق البلدان المتقدمة خاصة منذ منتصف التسعينات (Fosu, 2011: ١). ويعود هذا إلى مبادرات صندوق النقد والبنك الدوليين منذ أواخر عقد التسعينات بتحول جديد باتجاه تقليل الفقر، نتيجة لأرتفاع معدلات الفقر في معظم البلدان النامية، فقد أدخل صندوق النقد الدولي تسهيلاً تمويلياً جديداً يشترط وجود استراتيجية واضحة لتقليل الفقر، مع ضرورة تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي، وتحقيق زيادة مشاركة الفقراء (صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٣). أما

٣,٢. معدل التضخم:

بغض النظر عن النظريات التي تفسر أسباب التضخم فان العلاقة بين التضخم والفقر علاقة طردية؛ لأن تسارع معدلات التضخم تنعكس سلباً على دخول الأفراد (العادلي، ٢٠٠٦: ١٣٦). إن تأثير التضخم في معدلات الفقر لا يكون تأثيراً مباشراً، إما يؤثر عن طريق بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى. ويعد التضخم أحد أهم المتغيرات المفسرة للفقر في معظم الاقتصاديات العالمية، ولاسيما تلك التي شهدت ارتفاعاً شديداً في معدلات التضخم، فهو يشكل عاملا رئيسياً

مهماً يمكن أن يسهم في رفع معدلات الفقر(خالد وجمال، ٢٠١٦: ٧٩)، إذ يمارس التضخم دوراً أساسياً في تعميق التفاوت في توزيع الدخل، وارتفاع درجة عدم المساواة فيه، ويعمل على إعادة توزيع الدخل بين الفئات والشرائح الاجتماعية، وغالباً ما يكون التوزيع في غير صالح الطبقات الهشة اقتصادياً في المجتمع والأقل قدرة على حماية دخولها الحقيقية من التآكل من جراء الصدمات التضخمية (عبدالمجيد والعراقي، ٢٠٠٨: ٧٧). وأكدت Shiller أن التضخم سيسبب في خفض مستويات المعيشة للأفراد، ولا سيما ذوي الدخول المحدودة التي غالباً ما تصاب دخولهم نتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار بمعدلات أقل من معدلات التضخم (Esterly & Fischer, 2001: 6).

٤,٢. معدل البطالة:

هناك علاقة وثيقة بين الفقر والبطالة، إذ تعد البطالة المسبب الرئيسي للفقر(خالد وجمال، ٢٠١٦: ٨١). وتعد البطالة وندرة فرص العمل من أخطر المشكلات التي تواجهها شعوب العالم اليوم، ولا سيما البلدان النامية، إن البطالة تؤدي إلى الفقر بسبب فقدان العمل والذي يعني عدم الحصول على الدخل الذي يعتمد عليه في المعيشة وسد حاجاته الأساسية (المعاضيدي وعبد منصور، ٢٠١٢: ١٠٨).

٥,٢. معدل النمو السكاني:

يعد النمو السكاني من المظاهر التي تسبب الفقر بل وتعمل على زيادته بسبب زيادة معدلات الإعالة، وضعف خدمات الصحة والتعليم (دباش وإبراهيم،٢٠١٢: ١٨). لقد ظلت العلاقة بين الفقر والنمو السكاني موضع نقاش لأكثر من قرن، وهناك اجماع عام على أن النمو السكاني يرتبط بالفقر ولكن يدور الجدل حول ما إذا كان النمو السكاني سبباً أم نتيجة، وما إذا كان يمكن للسياسات أن تفعل شيئاً للسيطرة على السكان (Mallick & Ghani, 2004, 610). يرى مالثوس Malthus في نظريته السكانية في كتابه" المقال" الذي صدر عام١٧٩٨ أن سبب معاناة الناس وفقرهم الشديد يعود إلى قدراتهم الهائلة على الإنجاب التي تفوق بكثير قدرة الأرض على العطاء، فالناس يتكاثرون وفق متوالية هندسية بينما الأرض تعطي وفق متوالية حسابية، ولهذا فإن الفقراء يحنون على أنفسهم بزواجهم وكثرة إنجابهم (Olakunle, 2022: 180). بينما يرى الكلاسيكين الجدد أن النظام الاقتصادي الحر قادر على تصحيح الاختلالات بين العرض والطلب ودفع الأسواق إلى حالة توازن مثلى، ويرى أن زيادة السكان يمثل بدوره توسع الأسواق، وبالتالي يؤدي إلى توليد الثروة وتحسين المستوى المعيشي للأفراد، أي أن زيادة عدد السكان يمثل توسعاً في النشاط الاقتصادي والثروة، وبالتالي الحد من الفقر (Jolly, 1994 ٦٢:).

٣. قياس وتحليل العوامل المحددة للفقر في البلدان النامية خلال المدة ١٩٩٠-٢٠٢٠

بهدف معرفة وتحديد العوامل المحددة للفقر في البلدان النامية، واعتمادا على ما افرزه الجانب التحليلي من البحث لطبيعة هذه العلاقة، ومن منطلق أن البحث العلمي لا يقتصر على الجانب التحليلي فقط ، وإنما لابد من تعزيزها بالاعتماد على أساليب القياس الاقتصادي، لاختبار ومقارنة النظرية الاقتصادية بالواقع. لذلك بعد تناول الاطار النظري للعوامل المحددة للفقر في البلدان النامية، سيتم التطرق في هذه الفقرة إلى قياس العوامل المحددة للفقر في دول العينة باستخدام النموذج القياسي Panal Data والتي تشكل مزيجاً بين بيانات السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية .

إن البيانات المستخدمة في النموذج القياسي المستخدم في تقدير العوامل المحددة للفقر صممت على أساس سنوي، ولكن بالمقابل كانت طبيعة قياس معدلات الفقر، وخاصة خط الفقر الدولي المقاس والمعتمد من قبل البنك الدولي والذي يبلغ ١,٩ دولار في اليوم وعلى أساس القوة الشرائية لعام ٢٠١١ والتي تم اعتمادها كنسبة من السكان الذين يقعون تحت هذا الخط الدولي للفقر، واختيار مجموعة من البلدان على أساس المناطق الإقليمية. وتم الاعتماد على البيانات التي يوفرها البنك الدولي والمتمثلة بمؤشرات التنمية الدولية (World Development Indicator) وصندوق النقد الدولي (International Monetary Found). أما في ما يخص البلدان المختارة، فقد تم القيام بجمع أكبر عدد ممكن من البلدان، وخاصة البلدان التي تعاني من الفقر بشكل كبير، ولكن بسبب ندرة البيانات، وخاصة تلك المتعلقة بالمتغير التابع، وهو نسبة الفقر فقد تم اعتماد سبع دول نامية موزعة على قارات مختلفة لتكون بيانات البحث ذات طابع شمولي، وبالتالي يمكن تطبيق نتائجها على مستوى البلدان النامية.

١,٣. تحديد متغيرات البحث وعينتها:

من أجل التوصل إلى النموذج القياسي لا بد أن يمر هذا النموذج بالعديد من المراحل أولها تحديد المتغيرات الداخلة في النموذج، ثم تحديد مجتمع وعينة البحث :

-المتغير التابع: استخدم البحث مؤشر نسبة الفقراء (Poverty Headcount Index)والذي يعد من اكثر المؤشرات المستخدمة شيوعاً وأبسطها، وهو نسبة الفقراء من إجمالي السكان، اعتماداً على خط الفقر الدولي (١,٩٠$) لكل فرد في اليوم الواحد، ومقوماً بالقوة الشرائية للنقود قياساً بسنة ٢٠١١ داخل البلد الواحد وفقا لما تم تحديده من قبل البنك الدولي، وقد تم الحصول على البيانات من قاعدة بيانات الفقر وعدم المساواة .

- المتغيرات المستقلة: هناك العديد من المتغيرات المستقلة التي يمكن أن تؤثر في المتغير المعتمد، واستناداً إلى الأدبيات الأقتصادية والدراسات السابقة في هذا المجال، والتي تم مناقشتها في الجانب النظري من هذا البحث، فقد تم تحديد المتغيرات الآتية :

١- الإنفاق العام نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (Public Expenditure Percentage of GDP)

2-معدل النمو الاقتصادي: (Economic Growth)

٣- معدل التضخم : (Inflation Rate)

٤- معدل البطالة : (Rate Unemployment)

٥- معدل النمو السكاني : (Population Growth)

فيما يخص عينة البحث فقد تم اختيار ٧ بلدان وهي: (سريلانكا، تنزانيا، مغرب، منغوليا، كينيا، هندوراس، بوليفيا). وهي تلك البلدان التي تصنف من قبل البنك الدولي في عام ٢٠٢٠، ولا يتجاوز متوسط دخلها الـ ١٢٢٧٦ دولار، حسب المعيار الذي حدده البنك الدولي في عام ٢٠١١ (World Bank, 2020: 168).

ويرجع السبب في اختيار هذه البلدان إلى قيد البيانات، وعدم توفر البيانات الكافية لكثير من البلدان الأخرى مما جعل عينة البحث تقتصر على هذه البلدان. وتم استخدام السلاسل الزمنية والمقطعية (بانل) لبيانات هذه البلدان السبعة

خلال مدة البحث والتي تمتد على مدى ٣١ عاماً، من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٢٠، ويعود السبب في اختيار هذه المدة إلى الأسباب الآتية :

١- توافر البيانات الكافية لجميع متغيرات الدارسة التابع والمستقل منها خلال هذه المدة.

٢- جاء عام ١٩٩٠ بداية لمدة البحث لكونه بداية احتساب نسب الفقر من قبل البنك الدولي.

٣- خلال المدة ما بين عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٢٠ تمكنت بعض البلدان النامية من تخفيض معدلات الفقر المرتفعة التي كانت تعاني منها، خصوصاً بلدان شرق آسيا والمحيط الهادي.(EPA).

٤- حدث خلال هذه المدة العديد من الثورات والصراعات الداخلية في العديد من بلدان العالم، وخصوصاً النامية منها، ومثلت صدمات أثرت في نسب الفقر بشكل سلبي وواضح.

٢,٣. توصيف نموذج البحث:

تم الاعتماد في توصيف النموذج محل البحث على الدراسات السابقة التي تناولت مواضيع قريبة من موضوع هذه البحث بشكل كلي أو جزئي. نظراً لطبيعة البيانات المدرجة في هذه البحث والتي تشكل مزيجاً بين بيانات السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية (بانل)، سيتم الاعتماد على نماذج بانل الساكنة لقياس العوامل المحددة للفقر في البلدان النامية خلال المدة ١٩٩٠-٢٠٢٠. ويمكن تحديد النموذج من خلال المعادلة وكما يأتي:

١,٢,٣. معادلة النموذج:

بعد تحديد كل من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة التي سيتم ادراجها في نموذج البحث بغية قياس تأثير العوامل المحددة للفقر في البلدان النامية، في هذه المرحلة سوف يتم تعيين معادلة النموذج والتي أخذت الشكل الآتي:

Pov = f (Ex/gdp, GDPG, Inf, Une, POPG)

إذ إن :

Ex/gdp: الإنفاق العام نسبة من الناتج المحلي الإجمالي

GDPG: معدل النمو الاقتصادي (يعبر عن معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي)

Inf: معدل التضخم

Une: معدل البطالة

POPG: معدل النمو السكاني

ومنه يمكننا كتابة معادلة النموذج القياسي بالصيغة العامة الآتية:

$$Yit = ai - B1Ex/gdpit - B2GDPGit + B3Infit + B4Uneit + B5POPGit + \varepsilon it$$

$$t= 1,2.....,T$$

$$i= 1,2.....N$$

٢,٢,٣. النموذج القياسي المستخدم:

تعتمد البحث على نموذج يستخدم بيانات بانل (Panal Data) لإثبات فرضيات البحث، يسمح هذا النوع من الأساليب بتحليل العلاقة بين متغيرات البحث، مع الأخذ بنظر الاعتبار الاختلافات التي يمكن أن تكون بين بلد وآخر، وبين زمن وأخر (Greene, 2018:376). والمقصود ببيانات بانل هي المشاهدات المقطعية (N) مثل الدول كما في هذه البحث عبر مدة زمنية محددة (T) أي دمج البيانات المقطعية مع الزمنية والحصول على (N*T) مشاهدة. إذا كان لدينا بيانات بانل بقدر عدد المفردات N والمدة الزمنية T في هذه الحالة بانل متوازنة (Gujarati, 2002: 460)، وهذا ما يساعد على فهم الظواهر الاقتصادية وتفسيرها. كما أن الفائدة من استخدام بيانات بانل هو التحكم في عدم التجانس الفردي، إذ تشير بيانات البانل إلى إن كل من الافراد، أو الشركات ،أو البلدان تعد غير متجانسة، فالدراسات التي تستخدم السلاسل الزمنية فقط، أو المقاطع العرضية لوحدها، لا تسيطر على عدم التجانس، وبالتالي تكون أكثر عرضة إلى تقديم نتائج متحيزة (Hsiao, 2022: 1).

ان استخدام بيانات بانل يسمح بالتمييز بين ثلاثة نماذج أساسية حسب طبيعة الأثر الفردي للوحدات وهي:

١- نموذج الإحدار التجميعي Poleed Regression Model (PRM):

يعد هذا النموذج من أبسط نماذج بيانات بانل حيث تكون فيه جميع معاملات الحد الثابت، وقيمة ميل الإنحدار ثابتة لجميع المدد الزمنية (يهمل أي تأثير للزمن)، ويفترض في هذا النموذج تجانس تباين حدود الخطأ العشوائي، فضلا عن أن القيمة المتوقعة لحد الخط العشوائي يجب أن تساوي الصفر، إلى جانب عدم الارتباط الذاتي بين حد الخطأ العشوائي، بمعنى أن التغاير يجب أن يساوي صفرا، وتصاغ معادلة الانحدار التجميعي، بالشكل الآتي:

$$Yit = a + Bxit + \varepsilon it$$

إذ إن :

Yit : تمثل قيمة المتغير التابع في المشاهدة i عند المدة الزمنية t.

a : تمثل الحد الثابت.

xit : تمثل المتغيرات المستقلة.

B : قيمة ميل الانحدار.

eit : حد الخطأ العشوائي

يتم ترتيب المعطيات في هذا النوع من النماذج على العموم حسب بعدين، البعد الأول يمثل الأثر الفردي، والبعد الثاني هو البعد الزمني، أي المرتبط بالزمن الذي يتم فيه مشاهدة الافراد، وعليه في كل مدة يتم ملاحظ N فرد، ومنه نحصل على ما يسمى بنموذج بانل عندما يكون الزمن على الأقل يفوق فترتين T>2، أي لدينا NT مشاهدة كلية. وتمثل a الأثر الفردي، إذا كان ثابتاً عبر الزمن t، وعبر جميع الوحدات المقطعية؛ فان هذا النموذج يعامل كنموذج انحدار تجميعي، ويقدر بطريقة المربعات الصغرى العادية. أما في حالة اختلاف الأثر الفردي عبر الوحدات، فان النموذج يتفرع إلى نموذجين أساسيين هما (Greene, 2007: 287):

-نموذج التأثيرات الثابتة الذي يعد ai مجموعة من الحدود الثابتة الخاصة بكل وحدة مقطعية.

-نموذج التأثيرات العشوائية الذي يعد ai ضمن الخطأ العشوائي المركب.

٢- نموذج الآثار الثابتة Fixed Effect Model (FEM):

إن الهدف من هذا النموذج هو معرفة سلوك كل مجموعة بينات مقطعية على حدة، من خلال جعل معلمة الثابت ai تتفاوت من مجموعة إلى أخرى، مع بقاء معاملات الميل B ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية (أي سيتم التعامل مع حالة عدم التجانس في التباين بين المجاميع) (Brooks, 2008: 487). ويرجع السبب في تقدير نموذج الآثار الثابتة إلى وجود بعض المتغيرات غير الملاحظة التي تؤثر في المتغير التابع ولا تتغير مع الزمن، ويفترض من هذا النموذج أن حد الخطأ العشوائي يجب أن يتبع التوزيع الطبيعي، بمتوسط مقداره صفر، وتباين ثابت لجميع المشاهدات المقطعية، وليس هناك أي ارتباط ذاتي خلال الزمن بين كل مجموعة

من المشاهدات المقطعية في مدة زمنية محددة. ويقصد بالتأثيرات بأن المعلمة ai لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير خلال الزمن، وإنما يكون التغير فقط في مجاميع البيانات المقطعية (زهية، ٢٠٢١: ٢٤٦). ويقدر نموذج التأثيرات الثابتة بالمعادلة الآتية:

$$Yit = ai + Bxit + \varepsilon it$$

$$t= 1.....,T$$

$$i= 1.....N$$

٣- نموذج الآثار العشوائية Random Effect Model (REM):

في نموذج التأثيرات الثابتة يكون حد الخطأ eit ذو توزيع طبيعي بوسط مقداره صفر، وتباين مساو إلى $\delta E2$. ولكي تكون معلمات نموذج الآثار الثابتة صحيحة وغير متحيزة، عادة ما يتم افتراض مقياس الخطأ الثابت (متجانس) لجميع المشاهدات المقطعية، وليس هناك أي ارتباط ذاتي خلال الزمن بين كل مجموعة من مجاميع المشاهدات المقطعية في مدة زمنية محددة. لكن إذا اختل أحد الفروض السابقة فان نموذج التأثيرات العشوائية يصبح هو النموذج الملائم للتقدير (Ashley, 2012: 478). حيث يقوم هذا الأخير يتعامل نموذج التأثيرات العشوائية مع الأثر الفردي a على أنه معلمة عشوائية وليست ثابتة، لها مقدار u نموذج الآثار العشوائية يفترض أن كل مفردة تختلف في حدها العشوائي، وفي حالة وجود كلا الآثار الزمنية والمقطعية في نموذج التأثيرات العشوائية، فيشار إليه احياناً كنموذج مكونات الخطأ، أو مكونات التباين، نظراً لأن الآثار العشوائية يتم تضمينها داخل الخطأ العشوائي، ولذلك يصبح حد الخطأ العشوائي في النموذج كالآتي: (Hill, et al, 2011: 552-553).

$$Yit = a + Bxit + \varepsilon it$$

$$\varepsilon it = ait + vit$$

$$Yit = a + ai + Bxit + vit$$

٣,٣. تقدير وتحليل نتائج البحث:

بعد توصيف النموذج القياسي وتحليل خصائص السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج، تم عرض النتائج القياسية التي تم التوصل إليها من خلال الاستعانة بالبرنامج الإحصائي (Eviews) لقياس العوامل المحددة للفقر في البلدان النامية وفق الخطوات الآتية:

١- اختبار تجانس معلمات نموذج بانل (Hsiao test): يعد اختبار التجانس من أهم الاختبارات التي تساعد في تحديد هيكل بيانات بانل ومعرفة مدى تجانس معلمات النموذج المقدر، وبناءً على هذا اعتمدنا على اختبار Hsiao. وباستخدام برنامج Eviews تم الحصول على نتائج الاختبار كما في الجدول (٤).

الجدول (٤) نتائج اختبار (Hsiao)

Hypotheses	F-Stat	P-Value
H1	37.69470	7.03E-65
H2	10.29700	2.53E-25
H3	74.00148	1.28E-48

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على نتائج استخدام البرنامج الاحصائي Eviews 12

يلاحظ من الجدول أعلاه أن القيمة المحسوبة لاحصائية فيشر F1 أكبر من القيمة الجدولية، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال القيمة الاحتمالية لهذه الإحصائية (7.03E-65) والتي تكون أكبر من القيمة الحرجة (٠,٠٥)، وبالتالي نرفض فرضية العدم القائلة بتجانس البنية الكلية لنموذج بانل. وبعد ذلك تم اختبار تجانس المعلمات (Bi) باستخدام احصائية فيشر الثانية F2 حيث ثبت عدم معنويتها ؛لأن قيمتها المحسوبة كانت أقل من القيمة الجدولية وبالتالي لا يمكن رفض فرضية العدم لتجانس المعاملات، وفي المرحلة الأخيرة تم اختبار تجانس الفردية (ai) باستخدام احصائية فيشر الثالثة F3، إذ اتضح عدم معنويتها، ويشير ذلك إلى رفض فرضية العدم الذي تنص على تجانس الثوابت. ومنه نقول أن بيانات بانل هي المنهجية المناسبة للدراسة.

٢- اختبارات جذر الوحدة (Panel Unit Root Test): يتم اختبار الاستقرارية بالاعتماد على مجموعة من الاختبارات الخاصة بنماذج بانل، وتجدر الاشارة إلى أه قد تم إجراء اختبار ات الاستقرارية في النموذج الثالث الذي يحتوي على كل من القاطع والاتجاه العام. ويتم الحكم على استقرارية المتغير من عدمه في حالة وجود ثلاثة من أصل أربعة اختبارات تؤكد هذه النتيجة. ويوضح الجدول (٥) نتائج اختبارات جذر الوحدة .

الجدول (٥): اختبار جذر الوحدة (Panel Unit Root Test) لمتغيرات البحث

Variables	Test	t-Statistic	P-Value
Pov	Levin, Lin & Chut	-2.6058	0.0046
	Im, Pesaran and Shin W-stat	-3.9567	0.0000
	ADF -Fisher square	41.6355	0.0001
	PP -Fisher square	32.0354	0.0040
Ex/gdp	Levin, Lin & Chut	-8.1780	0.0000*
	Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.6493	0.0495
	ADF -Fisher square	23.5532	0.0518
	PP -Fisher square	33.6076	0.0024
Gdpg	Levin, Lin & Chut	-3.9306	0.0000
	Im, Pesaran and Shin W-stat	-5.7730	0.0000
	ADF -Fisher square	73.0785	0.0000
	PP -Fisher square	69.1976	0.0000

Inf	Levin, Lin & Chut	-5.6650	0.0000
	Im, Pesaran and Shin W-stat	-3.44037	0.0003
	ADF -Fisher square	36.7458	0.0008
	PP -Fisher square	37.4675	0.0006
Une	Levin, Lin & Chut	-14.8410	0.0000*
	Im, Pesaran and Shin W-stat	-2.4957	0.0063*
	ADF -Fisher square	23.6401	0.0506
	PP -Fisher square	25.8132	0.0273
Popg	Levin, Lin & Chut	-2.3804	0.0086
	Im, Pesaran and Shin W-stat	-2.8934	0.0019*
	ADF -Fisher square	29.7178	0.0083
	PP -Fisher square	38.5068	0.0004

* الفرق الأول (1st difference)، ** الفرق الثاني (2nd difference)

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على نتائج استخدام البرنامج الاحصائي Eviews١٢

يلاحظ من الجدول (٥) أن متغيرات بانل لعينة البحث كانت مستقرة عند المستوى، أي خالية من جذر الوحدة استناداً إلى جميع الاختبار ات التي اجريت عليها، عندما يظهر عدم إستقرارية أحد المتغيرات عند المستوى حسب اختبار ما، يمكن حسم استقراريته من خلال الاختبار ات الأخرى. أو يتم أخذ الفرق الأول لكي تصبح مستقرة وجاهزة للاستخدام في النموذج القياسي.

٣- مصفوفة الارتباط بين متغيرات البحث (Correlation): تم إعداد مصفوفة الارتباط بين متغيرات البحث من أجل التأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين متغيرات البحث، والجدول (٦) يوضح مصفوفة الارتباط بين متغيرات البحث:

الجدول (٦) مصفوفة الارتباط (Correlation) بين متغيرات البحث

Variables	POV	EX_GDP	GDPG	INF	UNE	POPG
POV	1.0000					
EX_GDP	-0.6304	1.0000				
GDPG	0.0368	-0.1164	1.0000			
INF	0.0262	0.0906	-0.3309	1.0000		
UNE	-0.4790	0.0954	-0.0454	-0.0269	1.0000	
POPG	0.6090	-0.0943	-0.0152	-0.0813	-0.6406	1.0000

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على نتائج استخدام البرنامج الاحصائي Eviews 12

تظهر مشكلة الارتباط الخطي عندما تتجاوز قيم معامل الارتباط ٠,٨٠، وتشير نتائج الجدول (٦) إلى أن أكبر قيمة معامل ارتباط هي ٠,٦٤، وبالتالي لا توجد مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين متغيرات البحث. وللتأكد من عدم وجود ارتباط خطي، يمكن استخدام معامل تضخم التباين (VIF)، وبملاحظة قيمة VIF من الجدول (٧) يلاحظ أنها موجبة وأقل من (١٠) لكافة المتغيرات، مما يعني عدم وجود ارتباط خطي بين متغيرات البحث.

الجدول (٧) نتائج اختبار معامل تضخم التباين (VIF)

Variance Inflation Factors			
	Coefficient	Uncentered	Centered
Variable	Variance	VIF	VIF
EX_GDP	0.014129	44.29180	1.010919
GDPG	0.019442	2.765483	1.173125
INF	0.000335	1.434469	1.168915
UNE	0.059038	9.753849	1.017138
POPG	2.192514	45.34979	1.017999
C	18.89013	90.89095	NA

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على نتائج استخدام البرنامج الاحصائي Eviews 12

٤- اختبار التوزيع الطبيعي (Histogram Normality test) : يظهر الجدول (٨) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي معادلة النموذج كما يأتي:

الجدول (٨) نتائج اختبار Histogram-normality test

Histogram Normality test	Jarque-Bera Value	Propability
Jarque-Bera	٣,٠٧٣٧	٠,٢١٥٠

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على نتائج استخدام البرنامج الاحصائي Eviews 12

يلاحظ من الجدول أن بيانات سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، وهذا ما يؤكده اختبار Jarque-Bera إذ كانت القيمة الاحتمالية للاختبار أكبر من ٠,٠٥، مما يعني امكانية قبول فرضية العدم التي تنص على أن الأخطاء العشوائية تتوزع توزيعاً طبيعياً.

٥- اختبار التكامل المشترك (Cointegration Test): لقد تم استخدام اختبار جوهانسن للتكامل المشترك في هذه البحث؛ لأن $K > 2$ ، أي عدد المتغيرات الداخلة في النموذج أكثر من متغيرين، ومن خلال اختبار الأثر (trace test) أو (max-eigen test)، يمكن تحديد عدد متجهات الاندماج المشترك. والجدول (٩) يوضح نتائج هذا الاختبار .

الجدول (٩) نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك

Johansen Fisher Panel Cointegration Test

Hypothesized No. of CE(s)	Fisher Stat (from trace test)	Prob.	Fisher Stat (from max-eigen test)	Prob.
None	305.8	0.0000	189.3	0.0000
At most 1	137.4	0.0000	73.54	0.0000
At most 2	79.37	0.0000	54.47	0.0000
At most 3	36.21	0.0010	23.54	0.0520
At most 4	24.01	0.0456	21.38	0.0924
At most 5	21.35	0.0930	21.35	0.0930

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على نتائج استخدام البرنامج الاحصائي Eviews 12

وبعد اجراء اختبار التكامل المشترك بين متغيرات البحث، تبين بان هناك عدد من متجهات التكامل المشترك بين هذه المتغيرات، إذ اظهرت نتائج اختبار الأثر (λtrace) وإحصائية (maximum eigen) الموضحة في الجدول (٩) أنها أكبر من القيمة الحرجة Critical value، وأن قيمة الاحتمالية أربع متجهات اصغر من (0.05) مما يعني رفض فرضية العدم، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أربع متجهات من متجهات التكامل المشترك. الأمر الذي يشير إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات البحث وإنها تسير بالاتجاه نفسه في الأجل الطويل.

٦- نتائج تقدير النماذج وإختيار النموذج الملائم للدراسة: بما أنه تم الاعتماد في عملية التحليل على بيانات البانل، فانه من الضرورة المفاضلة بين الأشكال الثلاثة لنموذج بيانات بانل وهي: نموذج الانحدار التجميعي (PRM)، ونموذج الآثار الثابتة (FEM) ،ونموذج الاثار العشوائية (REM). ومن أجل تحديد النموذج الملائم لهذا البحث، تم إجراء اختبارات المفاضلة بين النماذج لتحديد النموذج الأفضل، وبالتالي اعتماده في التحليل وشرح نتائجه. وتهدف اختبارات المفاضلة بين النماذج إلى تحديد النموذج الأكثر كفاءة من الناحية القياسية، وذلك باختلاف الآثار الفردية التي يركز عليها كل نموذج، سواء الآثار الثابتة أو العشوائية، أو في الحالة التي يتم إهمال الأثر المقطعي للبيانات أو ما يعرف بالنموذج التجميعي، كما أن اختبارات المفاضلة تعد من الأدوات المستخدمة أيضاً في التحقق من تجانس المقاطع والميول في النماذج المقدرة، وفيما يأتي سيتم إجراء اختبارات تحديد النموذج المناسب.

١,٦: اختبار Breusch- Pegan Lagrange Multiplier (LM): يسمح هذا الاختبار بالمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذجي الآثار الثابتة والعشوائية. وقد جاءت نتائج الاختبار ، والجدول (١٠) يبين نتائج ذلك.

الجدول (١٠) نتائج اختبار Breusch- Pegan Lagrange Multiplier

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects

	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	451.0137	5.695737	456.7094
Prob.	(0.0000)	(0.0321)	(0.0000)

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على نتائج استخدام البرنامج الاحصائي Eviews 12

يلاحظ من الجدول المذكور أن القيمة الإحصائية لاختبار Breusch-Pegan LM test قد بلغت (550.0137)، وكانت هذه النتيجة معنوية عند مستوى معنوية ٠,٠٥، مما يعني أن نموذج الآثار الثابتة والعشوائية أفضل من النموذج التجميعي، مما يستوجب المفاضلة بين نموذج الآثار العشوائية والآثار الثابتة بالاعتماد على اختبار Hausman.

٢,٦: اختبار Hausman: يسمح اختبار Hausman بالمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية، حيث تنص فرضية العدم بأن نموذج الآثار العشوائية أفضل من نموذج الآثار الثابتة، والجدول (١١) يوضح قيم هذا الاختبار.

الجدول (١١) نتائج اختبار Hausman

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	443.727799	5	0.0000

الجدول: من إعداد الباحثين اعتماداً على نتائج استخدام البرنامج الاحصائي Eviews 12

يتضح من الجدول أعلاه أن القيمة الإحصائية لاختبار Hausman المحسوبة هي (٠,٠٠٠٠) مما يدل على أنها معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية ٠,٠٥، وبالتالي نرفض فرضية العدم التي تنص على أن نموذج الآثار العشوائية أفضل من نموذج الآثار الثابتة، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن نموذج الآثار الثابتة هو الملائم للدراسة.

٣,٦: تقدير وتحليل نتائج النموذج الأفضل (نموذج الآثار الثابتة): بعدما تم التأكد أن نموذج الآثار الثابتة هو أفضل نموذج يمكن الاعتماد عليه في تقدير معالم نموذج البحث، سيتم فيما يأتي تقدير العلاقة بين متغيرات البحث وفق هذه النموذج المختار، والجدول (١٢) يوضح نتائج التقدير.

الجدول (١٢) نتائج تقدير نموذج الآثار الثابتة

Dependent Variable: POV				
Method: Panel Least Squares				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EX/GDP	-0.219072	0.035283	-6.208940	0.0000
GDPG	-0.023671	0.021744	-1.088652	0.2776
INF	0.046399	0.021723	2.135955	0.0339
UNE	0.118070	0.036383	3.245218	0.0014
POPG	-0.099367	0.051583	-1.926369	0.0554
C	-0.151624	0.020630	-7.349553	0.0000
R-squared		0.912735		
Adjusted R-squared		0.908053		
F-statistic		194.9245		
Prob(F-statistic)		0.000000		

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على نتائج استخدام البرنامج الاحصائي Eviews 12

يظهر من المؤشرات الإحصائية في الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية لإحصائية (t) لجميع المتغيرات المستقلة ماعدا معدل النمو الاقتصادي أقل من (٠,٠٥)، مما يشير إلى أن للمتغيرات المستقلة تأثير معنوي على المتغير التابع (نسبة الفقر)، فضلاً عن اشارة معلماتها متفقة مع منطق النظرية الاقتصادية، مما يؤكد صحة فرضية البحث. وكذلك القيمة الإحصائية (F) أقل بكثير من (٠,٠٥٪) ما يشير إلى المعنوية الكلية للنموذج المقدر. وقد بلغت قيمة معامل التحديد R2 (0.912735)، مما يعني أن متغيرات النموذج تفسر ما نسبته (٩١٪) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، وتبقى نسبة (٩٪) تعود لمتغيرات أخرى غير داخلة في النموذج. وفيما يأتي تحليل لنتائج التقدير:

- وجود علاقة عكسية ومعنوية بين نسبة الفقر (Pov) والإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (Ex/Gdp)، وهذا يعني أن زيادة الإنفاق العام بنسبة (١٪) في بلدان عينة البحث، سوف يؤدي إلى انخفاض نسب الفقر بـ (0.219072)، وتتفق هذه النتيجة مع الفرضية التي تبناها البحث، كما تتفق مع البحوث التجريبية التي قام بها كل من (Omari & Muturi,2016) في كينيا التي أكدت أن الإنفاق في البنى التحتية له تأثير إيجابي وهام في تخفيض مستويات الفقر في ذلك البلد. وتجدر الإشارة إلى أن قيمة معلمة الإنفاق العام هي أعلى قيمة من بين قيم معلمات المتغيرات الاخرى مما يدل على أن هذا المتغير هو الأكثر تأثيراً في نسب الفقر من بين متغيرات البحث في بلدان عينتها.

- يشير معامل النمو الاقتصادي (Gdpg) إلى وجود علاقة عكسية غير معنوية بين نسب الفقر ومعدل النمو الاقتصادي، أي أن لها أثر ايجابي متسق مع النظرية الاقتصادية، لكنه غير معنوي احصائياً. هذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسة (Kazungu & Cheyo, 2014) التي اجراها في تنزانيا وتعد من أحد البلدان التي اعتمدت عليها في هذه المجموعة.

- تظهر نتائج تقدير العلاقة بين نسب الفقر ومعدل التضخم (Inf)، إلى وجود أثر موجب ومعنوي للتضخم على نسب الفقر، إذ بلغت قيمة معامل معدل التضخم (0.046399)، أي أن زيادة معدل التضخم بنسبة (١٪) سوف يؤدي إلى زيادة نسب الفقر بـ (0.046399)، وهذه النتيجة تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية وفرضية البحث.

- يشير معامل معدل البطالة (Une) إلى وجود علاقة طردية معنوية بين نسب الفقر ومعدل البطالة، هذه النتيجة تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية وفرضية البحث. إذ بلغت قيمة معامل معدل البطالة (0.118070) أي أن زيادة معدل البطالة بنسبة (١٪) يؤدي إلى زيادة نسب الفقر بـ (0.118070).

- يتضح من نتائج التقدير وجود علاقة عكسية معنوية بين نسب الفقر ومعدل النمو السكاني (Popg)، وهذا يعني ،أن زيادة معدل النمو السكاني بنسبة (١٪) سوف يؤدي إلى انخفاض نسب الفقر بنسبة (0.099367). هذه النتيجة جاءت معاكسة لمنطق النظرية الاقتصادية وفرضية البحث، ويعود سبب العلاقة العكسية بين نسب الفقر والنمو السكاني إلى أن هذه البلدان لديها موارد طبيعة غير مستغلة بالشكل الذي ينسجم مع الزيادة السكانية. ويرى الاقتصاديون الكلاسيك بأن غالبية السكان في بعض البلدان النامية في سن العمل، وبالتالي يشاركون في العملية الانتاجية مما ينعكس ايجابياً في النمو الاقتصادي ومن ثم التنمية الاقتصادية، وتقليل

معدلات الفقر كما هو الحال في البلدان المتقدمة.

٤ . الاستنتاجات:

١- أثبتت نتائج تقدير النموذج القياسي صحة فرضية البحث في أن للإنفاق العام أثر ايجابي في نسب الفقر، حيث إن زيادة الإنفاق العام بنسبة (١٪) في هذه البلدان يؤدي إلى انخفاض نسب الفقر بمقدار (0.219072).

٢- تبين من نتائج اختبار التكامل المشترك لانموذج بانل وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، أي وجود تكامل مشترك بينهما.

٣- أظهرت نتائج التقدير علاقة عكسية بين نسب الفقر ومعدل النمو الاقتصادي، وهذا ينسجم مع النظرية الاقتصادية وفرضية البحث، رغم إنها غير معنوية احصائياً.

٤- اتضح من نتائج التقدير وجود علاقة طردية ومعنوية بين نسب الفقر وكل من معدل البطالة والتضخم، وهذا ينسجم مع النظرية الاقتصادية وفرضية البحث، كما يتوافق مع عدد من الدراسات السابقة التي أكدت هذا الافتراض.

٥- أن شكل العلاقة العكسية والمعنوية بين نسب الفقر ومعدل النمو السكاني، لا تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية وتخالف فرضية البحث.

٥ . التوصيات:

١- على الدول النامية محل البحث زيادة الإنفاق العام لدعم الفئات الفقيرة من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة والمياه الصالحة للشرب لكون الانفاق العام من أهم العوامل المؤثرة في تخفيض نسب الفقر في البلدان النامية من بين عدد من العوامل الأخرى.

٢ - ضرورة تنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية، ورفع معدلات النمو الاقتصادي من أجل زيادة الدخل القومي من جهة، وزيادة دخل الفقراء من جهة ثانية، والتركيز على تقليل التفاوت في توزيع الدخل.

٣ - دعم المشروعات الصغيرة وتأمين البيئة الاقتصادية المناسبة لنجاحها ؛لأن هذه المشروعات تساهم في استقطاب الأيدي العاملة وتقلل من البطالة وبالتالي تؤدي إلى تخفيض نسب الفقر.

٤ - دعم السلع الأساسية للفقراء، إذ إن الاثر السلبي لارتفاع الاسعار ينعكس اولاً على الفقراء، لذا ينبغي على حكومات البلدان النامية أن تعمل على توفير السلع الأساسية للفقراء بأسعار منطقية فضلاً عن دعم الخدمات الأخرى كالكهرباء والمياه الصالحة للشرب، والصرف الصحي وغيرها.

٦ . المصادر:

العساف، أحمد عارف، والوادي، محمود حسن، ٢٠١١. التخطيط والتنمية الاقتصادية، الطبعة الاولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع. الاردن.

ناشد، سوزي عدل، ٢٠٠٠. مبادئ الاقتصاد السياسي. منشورات الحلبي الحقوقية، الاسكندرية.

زهية، ثاري، ٢٠٢١. انعكاسات الازمات المالية على الاتحاد الاوربي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٨. [اطروحة دكتوراه غير منشورة]، جامعة الجزائر ٣.

محمد، عبدالخالق أحمد، ٢٠١٩. محددات الفقر في السودان باستخدام انموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتابطئة للمدة ١٩٩٠-٢٠١٤. [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة سودان للعلوم والتكنولوجيا.

نادية، حصروري، ٢٠١٨. السياسات الاقتصادية لمكافحة الفقر في البلدان النامية دراسة استشرافية باستخدام برنامج mimac .[اطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة الجزائر ٣.

الباجوري، سمر حسن، ٢٠٢٠. تقييم فعالية النمو الاقتصادي في الحد من الفقر في دول حوض النيل: دراسة تطبيقية باستخدام تحليل مغلف البيانات، مجلة كلية الاقتصاد للعلوم والسياسة. ٢١(٢). ص ص ٧٩-١٠٠.

الدباش،عبدالله حميد، ابرهيم، طارق نوري، ٢٠١٢. دراسة تحليلية لأساليب وبرامج الحد من الفقر في عينة من الدول النامية. مجلة الدنانير. ١(٨)، ص ص ١٨٣-٢٠٨.

العادلي، عادل حميد، ٢٠٠٦. التنمية والفقر سمات وتحديات- العراق انموذجاً. مجلة كلية المامون الجامعة، (٢٥). ص ص١١٧-١٥٠.

المعاضيدي، حلا زيدان ذنون، عبد منصور، أحمد ابراهيم، ٢٠١٢. الفقر المفهوم والاسباب-العراق انموذجاً. مجلة تنمية الرافدين، ١١٤(٣٥). ص ص ١٠٠-١١٢.

خالد، بن جلول. سالمي، جمال، ٢٠١٦. تاثير التضخم على معدلات الفقر دراسة تحليلية قياسية للاقتصاد الجزائري. مجلة المستنصرية الدراسات العربية والدولية، (٥٣). ص ص ٢٨٤-٣٠٧.

عبدالمجيد، أحمد فتحي، العراقي، بشار أحمد، ٢٠٠٨. التضخم واليات تاثيره في معدلات الفقر. مجلة بحوث اقتصادية مركز دراسات الوحدة العربية، (٤٢). ص ص ٧٠-٨٤.

الامم المتحدة، ٢٠١٥. تقرير عن أهداف الإنمائية للألفية ٢٠١٥، نيويورك.

البنك الدولي، ٢٠٠٥. تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٦. الانصاف التنمية، رقم التقرير ٣٢٢٠٤، مركز الاهرام للترجمة والنشر.

صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٣. ما هو صندوق النقد الدولي، منهج جديد للحد من الفقر في البلدان منخفضة الدخل، اغسطس. الرابط على الموقع التالي: http://www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/what/ara/whata.htm

Adams Jr, R.H. and Page, J., 2003. Poverty, inequality and growth in selected Middle East and North Africa countries, 1980–2000. World development, 31(12), pp.2027-2048.

Arthur, Y.D.O., 2019. Public expenditure and poverty reduction in the WAEMU zone. IOSR Journal of Economics and Finance, 10(1), pp.65-75.

Ashley, R.A., 2012. Fundamentals of applied econometrics. Wiley.

Asian Development Bank, .2019. Effective Approaches to Poverty Reduction: Selected Cases from the Asian Development Bank. Volume 1.

Asian Development Bank. ,2012. Key Indicators for Asia and the Pacific. 43rd edition.

Ayoo, C., 2022. Poverty reduction strategies in developing countries. Rural Development-Education, Sustainability, Multifunctionality.

Balakrishnan, M.R., Lizarazo, S., Santoro, M., Toscani, M.F.G. and Vargas, M.M., 2021. Commodity cycles, inequality, and poverty in Latin America. International Monetary Fund.

Beegle, K. and Christiaensen, L. eds., 2019. Accelerating poverty reduction in Africa. World Bank Publications.

Brooks, C., 2008. RATS Handbook to accompany introductory econometrics for finance. Cambridge Books.

Mallick, S., Ghani, N. and Sultan, M., 2005. A Review of the Relationship between Poverty, Population Growth, and Environment [with Comments]. The Pakistan Development Review, pp.597-614.

Minoiu, C. and Reddy, S.G., 2008. Chinese poverty: Assessing the impact of alternative assumptions. Review of Income and Wealth, 54(4), pp.572-596

Mokaddem, L. and Boulila, G., 2011. Pro-Poor Growth in Middle East and North African Countries. Revue deconomie du developpement, 19(1), pp.77-105.

Omari, L.V. and Muturi, W., 2016. The effect of government sectoral expenditure on poverty level in Kenya. Journal of Economics and Sustainable Development, 7(8), pp.219-242.

World Bank. ,(2020). World Economic Situation and Prospects Country classification ,

World Bank. ,2017. Monitoring global Poverty. Report of the Commission on Global Poverty

World Bank. ,2023. Poverty and Inequality Platform (version 20220909_2017_01_02_PROD) [data set]. pip.worldbank.org.

World: Transforming Food Systems for Food Security, Improved Nutrition and Affordable Healthy Diets for All. https.

Chani, D.M.I., Pervaiz, Z., Jan, S.A., Ali, A. and Chaudhary, A.R., 2011. Poverty, inflation and economic growth: empirical evidence from Pakistan. World Applied Sciences Journal, 14(7), pp.1058-1063.

Cord, L., Genoni, M. and RodrÃguez-CastelÃ, C. eds., 2015. Shared prosperity and poverty eradication in Latin America and the Caribbean. World Bank Publications.

Devarajan, S. and Nabi, I., 2006. Economic growth in South Asia: promising, unequalising, sustainable?. Economic and Political Weekly, pp.3573-3580.

Easterly, W. and Fischer, S., 2001. Inflation and the Poor. Journal of money, credit and banking, pp.160-178.

Food and Agriculture Organization (FAO). ,2021. The State of Food Security and Nutrition in the

Fosu, A.K., 2009. Inequality and the impact of growth on poverty: comparative evidence for sub-Saharan Africa. The Journal of Development Studies, 45(5), pp.726-745.

Fosu, A.K., 2011. Growth, inequality, and poverty reduction in developing countries. Recent global evidence. UNU-WIDER Working Paper, 1.

Ghani, E., 2010. The poor half billion in South Asia. HALF BILLION, p.1.

Gonzalez Alvaredo, F. and Gasparini, L.C., 2013. Recent Trends in Inequality and Poverty in Developing Countries.

Greene, W.H, H., 2007. Econometric analysis sixth edition.

Greene, W.H., 2018. Econometric analysis. Pearson Education New York.

Gujarati, D.N., 2002. Basic Econometrics 4th ed.

Hamel, K., Tong, B. and Hofer, M., 2019. Poverty in Africa is now falling–but not fast enough.

Hill, R.C., Griffiths, W.E. and Lim, G.C., 2011. Principles of econometrics. Fourth Edition. John Wiley & Sons.

Hsiao, C., 2022. Analysis of panel data (No. 64). Cambridge university press.

Human Development Index (HDI). ,2019. is from the UNDP Human Development Report .

Iqbal, F., 2006. Sustaining gains in poverty reduction and human development in the Middle East and North Africa. World Bank Publications.

Jolly, C.L., 1994. Four theories of population change and the environment. Population and Environment, 16, pp.61-90.

Kazungu, K.G. and Cheyo, M.B., 2014. Government expenditure on growth strategies and poverty reduction in Tanzania. What have we learned?. African Journal of Economic Review, 2(1), pp.38-47.

Lahoti, R. and Reddy, S., 2015. $1.90 per Day: What Does It Say?. Institute for New Economic Thinking, 6.